الأبعاد الجيو سياسية للعقوبات الأمريكية على السودان

مرتضى ضياء نوري
ا.م.د. ضحى لعيبي كاظم السدخان
كلية التربية – جامعة ميسان

الابعاد الجيو سياسية للعقوبات الامريكية على السودان

أصبح استخدام العقوبات الاقتصادية أكثر شيوعًا في القرن العشرين، لا سيما مع تشكيل عصبة الأمم في عام ١٩١٩. كما أدت أزمة الحبشة إلى عقوبات عصبية ضد إيطاليا موسوليني في عام ١٩٣٥ بموجب المادة ١٦ من العهد. ومع ذلك، لم تتوقف الإمدادات البترولية، ولم يتم إغلاق قناة السويس أمام إيطاليا، واستمر الغزو. ثم تم رفع العقوبات في عام ١٩٣٦ وتركت إيطاليا العصبة في عام ١٩٣٧. بعد الحرب العالمية الثانية، تم استبدال تسمية عصبة الامم " بالأمم المتحدة" الأكثر اتساعًا في عام ١٩٤٥. وأصبحت العقوبات أداة سياسة خارجية شائعة الاستخدام في القرن الحادي والعشرين في عدد لا يحصى من مواقف تتراوح من الخلافات إلى المواجهات العدائية[١].

مشكلة البحث: للعقوبات اثار جيو سياسية على الدول التي تعاني منها وكانت السودان احدى الدول التي عانت كثير من العقوبات الاقتصادية والسياسية .

١. هل اثرت العقوبات على الواقع السياسي للسودان ؟
٢. هل اثرت العقوبات على الوضع الجيو – اقتصادي للسودان؟
٣. هل اثرت العقوبات الامريكية على الخدمات الاستراتيجية في السودان؟

فرضية البحث: لابد من ايجاد فروض للاسئلة التي طرحتها المشكلة:

١. تأثر واقع السودان السياسي بعد ان تم عزله عن العالم اي عاش في عزلة دولية.
٢. تدهور الواقع الاقتصادي للسودان بشكل كبير ادى الى تدهور الواقع السياسي وتغيرات كبيرة على مستوى سياسة الدولة الحاكمة.

[١] - وزارة الخزانة الأمريكية، مراقبة الأصول الأجنبية". فعالية العقوبات الأمريكية - فيما يتعلق بالسودان ، يناير ٢٠٠٩. http،//www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Documents/sudan_report_030509.pdf

٣. كان هناك تراجع كبير على مستوى الخدمات التعليمية والصحية والنى التحتية التي ادت الى خلق مشاكل اجتماعية فضلاً عن بعده عن الحاق بالتطور التقني في العالم.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان تأثير العقوبات التي تفرض على الدول وتؤدي الى تغير في خارطتها في المجالات السياسية والاقتصادية وما الت اليه العقوبات من اسقاط نظام سياسي حكم السودان دون ان يراعي اوضاع المجتمع السوداني.

اهمية البحث: يبين البحث تأثير ودور الولايات المتحدة في المشرق العربي وكيف تفرض ارادتها على تلك الشعوب وعدم الاخذ بقرارات الامم المتحدة فضلاً عن تأثير تلك العقوبات على اماتت الحياة في الدول النامية والتي تفرض عليها ارادات دول عظمى كأمريكا.

منهج البحث: اتبع البحث المنهج التحليلي للاحداث التي وقعت على السودان بعد ان تم فرض العقوبات الامريكية عليها .

حدود البحث : تتمثل حدود البحث في الشكل(١)

الحدود الزمانية: وهي المدة التي صنفت بها السودان دولة راعية للارهاب الى عام ٢٠١٩، وهو العام التي تم رفع العقوبات بشكل جزئي من السودان.

المحور الاول

الابعاد الجيو سياسية للعقوبات الامريكية

تعددت انواع العقوبات الدولية التي يتم فرضها على الدول وهي عبارة عن القرارات السياسية والاقتصادية والتي تعد جزء من الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الدول، متعددة الأطراف أو المنظمات

الإقليمية ضد الدول أو المنظمات إما لحماية مصالح الأمن القومي، أو لحماية القانون الدولي، والدفاع ضد التهديدات للسلام والأمن الدوليين[١].

ووفقًا لميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحده لديه تفويض من المجتمع الدولي لتطبيق العقوبات وفقاً ل(المادة ٤١) التي يجب أن تمتثل لها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهناك فرق بين عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات الأحادية التي تفرضها دول منفردة تعزيزا لمصالحها الاستراتيجية، ولايمكن الخلط بينهما والذي يُقصد بها عادةً أن تكون إكراهًا اقتصاديًا قويًا، ويمكن أن تتراوح الإجراءات المطبقة في ظل العقوبات الأحادية بين الجهود الدبلوماسية القسرية أو الحرب الاقتصادية أو مقدمة للحرب[٢] هناك عدة أنواع من العقوبات منها العقوبات الاقتصادية وعادة ماتفرض حظر على التجارة، وربما يقتصر على قطاعات معينة مثل الأسلحة، أو مع بعض الاستثناءات (مثل الغذاء و الدواء) .

اولاً: اسباب العقوبات الامريكية على السودان

ويعد السودان من الدول التي عانت من العقوبات الامريكية التي تم فرضها لاكثر من عقد من الزمن، فان العلاقات السودانية الامريكية مرت بسلسلة من الاحداث الجيو سياسية التي اثرت وتأثرت بها السودان اقتصاديا وسياسياً. وذلك نتيجة للعلاقة بين السودان والمنظمات الارهابية.

ففي أوائل ومنتصف التسعينيات، اقام بعض من القادة التي ينتمون الى تنظيمات ارهابية في السودان كل من كارلوس ابن آوى، وأسامة بن لادن، وأبو نضال المقيمين في العاصمة الخرطوم، وبعد ان تم القبض على كارلوس وتسليمه من قبل السلطات في الخرطوم طلبت الحكومة السودانية من اسامة بن لادن مغادرة السودان، حتى شكل دور السودان في المؤتمر الإسلامي العربي مصدر قلق كبير لأمن المسؤولين الأمريكيين وعائلاتهم في الخرطوم، وأدى ذلك إلى سحب و / أو إجلاء للأفراد الأمريكيين من الخرطوم في أوائل منتصف التسعينيات. لاسيما بعد ان شكلت صلات السودان بالمنظمات الإرهابية الدولية مصدر قلق للولايات المتحدة، مما أدى إلى تصنيف السودان عام ١٩٩٣ كدولة راعية للإرهاب واتهامها بتوفير الملاذ لهم. ثم قيام السفارة الامريكية بأيقاف اعمالها الدبلوماسية في الخرطوم وذلك عام ١٩٩٦. وفقاً لقرار للأمم المتحدة رقم ١٠٥٤ لعام ١٩٩٦، وهو أول قرار لمجلس الأمن الدولي ينص على أن الأمم المتحدة اضطر اعضاءها إلى فرض عقوبات دبلوماسية على السودان، وطلب من السودان "الكف عن الانخراط في أنشطة مساعدة ودعم وتسهيل الأنشطة الإرهابية "[٣] وفي

---

[1]- **Nebblock, Team, 2019, Countries and Sanctions of Iraq, Libya, and Sudan. Boulder, Lynn Rayner Printing and Publishing, p. 331.**

[٢] - **محمد مجاهد، "كيف تسبب العقوبات الاقتصادية آثارًا مدمرة على التوظيف والصحة والتعليم"، الخرطوم، ٢٠١٤، ص١١٥.**

[3] - **United Nations Security Council SC- . "Resolution 1054." April 26, 1996.** http://www.un.org/documents/sc/res/1946/ **scres46.htm**

عام ١٩٩٧، دمرت الولايات المتحدة مصنع الشفاء للأدوية الذي تم تشييده حديثًا في الخرطوم، معتقدةً خطأً أن للمطورين علاقات مع بن لادن وأن المصنع كان يستخدم لمعالجة الأسلحة الكيميائية.[١] منذ ذلك الحين، كان التعاون السياسي بين البلدين موجودًا ولكنه ضئيل للغاية. في حين قدم السودان للولايات المتحدة "تعاونًا ملموسًا ضد الإرهاب الدولي منذ ١١ سبتمبر ٢٠١١ ... فقد انتقدوا الضربات الأمريكية في أفغانستان وعارضوا توسيع الجهود ضد الإرهاب الدولي إلى دول أخرى". على الرغم من العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان، وعلاقتهما المثيرة للجدل تاريخياً، أصبحت الولايات المتحدة واحدة من أكبر مقدمي المساعدات الإنسانية للبلاد.[٢]

ثانياً : الاثار السياسية للعقوبات على المستوي الدولي

لقد أدت العقوبات الدولية على السودان إلى حدوث آثار سلبية عديدة سواء تعلق الامر على مستوى الدولي أو الاقليمي، أو على مستوى الداخلي، وسوف تتضح تلك الآثار من خلال إلقاء الضوء على أثر تلك العقوبات الدولية في فرض حالة عزلة دولية على النظام السوداني، وكذلك أدت إلى قيام النظام السوداني بمراجعة حساباته وتبني عالقات دولية جديدة تخفف من حدة العقوبات المفروضة عليه وتحقق مصالحه في المجتمع الدولي من خلال تبني سياسات براجماتية في علاقاته على المستوي الدولي، كانت للعقوبات الدولية أثر كبير في فرض حالة عزلة دولية على النظام السوداني وهو ما أدى إلى إدخاله في أزمات سياسية واقتصادية متتالية نتيجة تلك العزلة المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك من المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات السياسية أو المالية أو غيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية ويتضح ذلك من خلال ما يلي[٣]:

١. الولايات المتحدة ودورها في فرض العزلة على السودان: قامت الولايات المتحدة بإصدار مجموعة من العقوبات الدولية التي كانت لها تأثير كبير بل والعامل الرئيسي في عزل السودان ونظام البشير عن المجتمع الدولي، حيث قامت الولايات المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في عام ١٩٩٦،وسحب طاقم سفارتها من الخرطوم، وحتى عام ٢٠٠٠ لم يكن هناك تواصل دبلوماسي بين الطرفين. وكذلك قامت الولايات المتحدة بمجموعة من العقوبات الاقتصادية التي أدت إلى عزلة المؤسسات الاقتصادية السودانية وعدم التعامل معها، وتتمثل تلك العقوبات في فرض واشنطن حظرا على صادراتها من القمح إلى السودان منذ عام ١٩٩٠،كما فرضت حكومة كلينتون في نوفمبر

---

[١] - وزارة الخزانة الأمريكية ، مراقبة الأصول الأجنبية". فعالية العقوبات الأمريكية - فيما يتعلق بالسودان ، يناير ٢٠٠٩http،//www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Documents/sudan_report_030509.pdf.

[2]- Kakatu Farman, 2018, Previous source,p.384.

[٣] - رحاب عبد الرحمن، اثر سياسات الولايات المتحدة الامريكية الخارجية على مستقبل ووحدة السودان، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان ، العدد ١٣، لسنة ٢٠١٢، ص ٧٢.

١٩٩٧ عقوبات شاملة على حكومة السودان من بينها فرض قيود على الواردات والصادرات من السودان، والمعاملات المالية، والاستثمارات. كما قام الرئيس كلينتون بإصدار قرار يقضي بالتحفظ على ممتلكات وأصول الحكومة السودانية في الولايات المتحدة، وحظر معظم المعاملات مع السودان. كما قضى هذا الامر بأنه يحظر على أي مواطن أمريكي المشاركة في أي أمر من الامور التالية [١]:

أ- منع الامريكان من استيراد أي سلع أو خدمات من أصل سوداني.

ب- منع تصدير أو إ عادة تصدير إلى السودان أي من السلع أو التكنولوجيا أو الخدمات من الولايات المتحدة باستثناء الهبات التي تهدف للتخفي من المعاناة البشرية مثل المأكل والملبس والدواء

ت- منع تقديم قروض إلى حكومة السودان أو عمل مشروعات مع الحكومة السودانية.

ث- منع إجراء معاملات ذات صلة بنقل البضائع من وإلى السودان بما في ذلك الوسيطة .كما قامت بحظر نشاط الخطوط الجوية السودانية من وإلى الولايات المتحدة، و كما قامت كذلك بالتأثير على شركات التنقيب عن النفط في السودان بتصفية أعمالها والخروج من السودان بهدف إضعاف النظام السوداني اقتصاديا. وقد نجحت الولايات المتحدة من خلال تلك العقوبات في فرض حالة من العزلة الدولية على النظام السوداني.

٢. كندا ودورها كحليف للولايات المتحدة في فرض العزلة على السودان: قامت كندا بتطبيق عدد من التدابير القسرية الانفرادية التي تستهدف عزلة النظام السوداني عن المجتمع الدولي من بينها، حجب خدمات الدعم التجاري للنظام السوداني مثل تمويل الصادارت وأنشطة تنمية التجارة والاستثمار، والتعاون الانمائي بين حكومة السودان وكندا.[٢]

وتم فرض الحظر الاقتصادي على السودان في ٣ تشرين ثاني من عام ١٩٩٧، بعد ان أصدر الرئيس بيل كلينتون الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٦٧، الذي فرض حظرًا تجاريًا على البلاد مع تجميد أصول الحكومة أيضًا، نتيجة "دعم السودان المستمر للإرهاب الدولي، والجهود المستمرة لزعزعة استقرار الحكومات المجاورة، وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان – بما في ذلك العبودية والحرمان من الحرية الدينية، والتي شكلت تهديدًا غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ".[٣]

نص الإجراء التنفيذي على أن "جميع الممتلكات والمصالح في ممتلكات حكومة السودان الموجودة في الولايات المتحدة أو الواقعة تحت سيطرة شخص أمريكي محظورة. يشمل هذا الحظر الأفراد أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها حكومة السودان أو تعمل بالنيابة عنها في أي مكان في العالم ". من أجل "تقييد الاستثمار الأجنبي، وسوء الصادرات والمبيعات الدفاعية، وإنهاء الأنشطة

---

[١] - رضوى عمار، الديمقراطيون والسياسة الخارجية الامريكية، نموذج السودان، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، عدد ٤٠، عام ٢٠١٦، ص ٥١.

[٢] - رضوى عمار، المصدر نفسه ، ص ٦٢.

[3] -Kakatu Farman, 2018, Previous source,p.390.

التجارية بين البلدين". والهدف من هذه العقوبات، هو سعي الإدارة الأمريكية لعزل النظام السوداني دولياً واصبح اعتماد السودان على دول الجوار، وأكدت السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية، في ١٠ كانون اول من العام ذاته، تأكيد الولايات المتحدة على عزل النظام السوداني دولياً، و فرض عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية شاملة وفي اب من عام ١٩٩٨، في أعقاب تفجيرات السفارات في شرق إفريقيا، شنت الولايات المتحدة ضربات صاروخية على الخرطوم. وعلى اثرها غادر آخر سفير للولايات المتحدة لدى السودان، السفير تيم كارني، منصبه قبل هذا الحدث ولم يتم تعيين سفير جديد منذ ذلك الحين[١]

٣. التفاوض الثنائي بين السودان والولايات المتحدة : في عام ٢٠٠٠، دخلت الولايات المتحدة والسودان في حوار ثنائي حول مكافحة الإرهاب في حيث قدم السودان تعاونًا ملموسًا ضد الإرهاب الدولي منذ الهجمات الإرهابية في ١١ ايلول ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن. ومع ذلك، على الرغم من أن السودان أيد علنًا إجراءات التحالف الدولي ضد شبكة القاعدة وطالبان في أفغانستان، فقد انتقدت الحكومة الضربات الأمريكية في ذلك البلد وعارضت توسيع الجهود ضد الإرهاب الدولي لتشمل دولًا أخرى. وفي هذه الفترة كان السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب. [٢]. و خلال الفترة مابين ٢٠٠١ –٢٠٠٢، صدر "قانون سلام السودان"، وربط العقوبات الأميركية بتقدم المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٤. عقوبات مجلس الامن: بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية، وقع السودان لاحقًا تحت رقابة مكثفة من الأمم المتحدة (UN)وهيئتها الحاكمة .ففي عام 2004، "فرض القرار 1556حظراً على الأسلحة على جميع الكيانات غير الحكومية العاملة في دارفور."[٣]في وقت لاحق، في ٢٠ اذار من عام 2005 و 25 نيسان من عام 2006، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارين 1591و 1672على التوالي .كان مسار العمل هذا ردًا مباشرًا على "الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في منطقة دارفور بالسودان، وعلى وجه الخصوص، استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات ." .ومع ذلك، كانت هذه النتائج مجرد إدانات، والتي حثت الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير ضد المسؤولين عن الأزمات الفظيعة في البلاد[٤].وبعدها أصدر الرئيس جورج دبليو بوش الأمر التنفيذي رقم 13400، الذي زاد من أحكام الأمر التنفيذي 13067 و "منع ممتلكات ومصالح بعض الأشخاص المرتبطين بالنزاع في دارفور ."بعد أربعة أشهر،

---

[١] - مسعود المهدي، الصراع بين القوى الكبرى على النفط الافريقي وانعكاسه على واقع ومستقبل القارة تونس، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة الزيتونة، عدد ١٣، سنة ٢٠١٥، ص ٣٢.

[٢] - معهد البحوث والدراسات العربية. مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، المجلد ٤٧. ٢٠٠٧م، ١٣٢.

[3] - Kakatu Farman, 2018, Previous source,p.375.

[4]- Jad Al-Rab Babiker, 2018, Eating Economics, The African University, Khartoum, p. 449.

وقع الرئيس بوش الأمر التنفيذي رقم13412، الذي يؤيد أحكام 13067، لكنه رفع معظم العقوبات المفروضة على التجارة والاستثمار في مناطق جنوب السودان .كما ضمنت حظر المعاملات المتعلقة بصناعة البترول – بما في ذلك جنوب السودان. ورفع القرار عدد الشركات السودانية المدرجة في القائمة السوداء من قبل حكومة الولايات المتحدة إلى 160 شركة، بما في ذلك "شركة النيل الكبرى للنفط النفطي، الكونسورتيوم المسؤول عن معظم إنتاج النفط في السودان ."واستُهدف عضوان من حكومة البشير لعقوبات شخصية –أحمد هارون، وزير الدولة للشؤون الإنسانية، وعوض بن عوف، مدير المخابرات العسكرية في البلاد. [١].

ثالثاً: الاثار المترتبة على العقوبات الامريكية في السودان على المستوى الداخلي

عاش السودان في عزلة سياسية واقتصادية منذ ايلول ١٩٨٣، بداتها الولايات المتحدة الامريكية عقب اعلان الرئيس السوداني الاسبق جعفر محمد نميري ما اطلق عليه النظام آنذاك "قوانين الشريعة الإسلامية". وعقب قيام ثورة الإنقاذ في ٣٠ حزيران ١٩٨٩ زادت وتيره الحصار وزيدت مره اخري في عام ١٩٩٠ اثر موقف الخرطوم من غزو العراق لدولة الكويت وانضمت دول الخليج العربي وبعض الدول الغربية لهذا الحصار الذي اصبح اكثر ايلاما. [٢]. وبعد ان فرضت إدارة كلينتون عقوبات اقتصادية على السودان بموجب قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية .(IEEPA) ومع تصنيف الولايات المتحدة السودان كدولة راعية للإرهاب. وفرضها عقوبات شديدة عليه كان الهدف منها فرض نفوذ وتعزيز أهداف سياستها الخارجية ودفع الحكومة إلى التعاون بشكل أكبر في قضايا مكافحة الإرهاب الا ان العقوبات ادت في انهيار اقتصادي وتضخم مفرط، وكان التأثير على السكان شديدًا ادى الى الفقر والبطالة ومحدودية الوصول إلى المعلومات وغير ذلك .على مر السنين، تم توسيع بعض هذه العقوبات وتقليص البعض الآخر كما تم ذكره، تمكنت الأهداف الفعلية للعقوبات من تأثيرها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدمية. ويبدوا أن مضامين القرار الأمريكي بفرض العقوبات هدفها عرقلة برنامج الإصلاح الاقتصادي السوداني الذي يرعاه صندوق النقد الدولي، الذي أعرب بعض مسئوليه عن قلقهم من أن تقوض العقوبات الاقتصادية الأمريكية خطط الحكومة السودانية للإصلاح الاقتصادي لتحقيق النهوض الاقتصادي، ومن ابرز اثار العقوبات الامريكية على السودان كالاتي[٣]:-

١. اثر العقوبات على الجانب التعليمي

---

[١]- مجموعة مؤلفين، العرب والولايات المتحدة الأميركية، المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠١٧م، ص ٤١٨.

[٢]- بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، التعددية وتسوية النزاعات في السودان، نيفاشا نموذجاً. ط١، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، السودان. ٢٠٠٦م، ص٣٤.

[3] - Jad Al-Rab Babiker, 2018, previous source, p. 501

ما يقرب من عقدين من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة قد تركت الاقتصاد السوداني في أزمة، وألحقت أضرارًا جسيمة بنظام التعليم .يتم تقييد الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت بشكل خطير [١]، ويصعب الحصول على تمويل ومواد للبحوث والبرامج الأكاديمية .عانت الجامعات السودانية من ضربات القيود المستمرة والعزلة التي تعيق بشكل خطير البحث وإنتاج المعرفة .هرب العديد من الأكاديميين الشباب من البلاد . فضلاً عن تسرب الاطفال من المدارس، يتسم تأثير العقوبات الأمريكية على قطاع التعليم المحلي في السودان بحلقة مفرغة – تؤثر العقوبات سلبًا على معدلات التوظيف ؛ حين تجد الأسر نفسها في أوضاع مالية أسوأ ؛ يضطر أطفالهم إلى ترك المدرسة وإيجاد طرق لتوليد الدخل من أجل تخفيف المشاكل الاقتصادية لأولياء أمورهم. كما توقفت المنح الدراسية للخارج وحتي اجهزه المعامل التي يستخدمها الطلاب منعت من دخول البلاد. فمنعت اجهزه الليزر واجهزه معامل الكيمياء والمختبرات والورش الهندسية مما اثر سلبا علي العملية التعليمية في مستوياتها المختلفة[٢].

٢. تخلف المهارات التقنية

لم يقتصر الحصار على التعليم والجامعات بل شمل شبكة الانترنت وحظر الناس في السودان الوصول إلى بعض قواعد بيانات المعلومات على الإنترنت، مما يشكل تحديًا كبيرًا ومصدرًا للإحباط لأولئك المعنيين بالتكنولوجيا والمجتمع المدني والتعليم. البرامج الحاسمة عبر الإنترنت التي تستخدمها المدارس والشركات بشكل متكرر ومنعهم من الوصول إليها بشكل شائع في البلاد. نتيجة لذلك، "يعتمد المواطنون العاديون، وكذلك الجامعات، بشكل كبير على البرامج المقرصنة التي لا يمكن تحديثها تلقائيًا عبر الإنترنت وغالبًا ما تكون مليئة بالبرامج الضارة" [٣] فقد وجدت العقوبات الاقتصادية طريقة للحد من النمو الشخصي لمواطني السودان والالتحاق بالعالم المتطور والتقنيات الحديثة لشبكات وبرامج الانترنت. لاسيما وان مدينة التكنولوجيا في إفريقيا هي مركز أبحاث تحت مظلة جامعة الخرطوم، تضم كمبيوترًا فائقًا يربط ٤٠ جامعة في جميع أنحاء إفريقيا. ويوجد أكثر من مائة باحث وطالب في المركز، ملتزمون بتعزيز النمو التكنولوجي للقارة. ومع ذلك، فإن الشهادات المطلوبة اللازمة للتقدم في الوظائف وإثبات الشرعية غير متوفرة في السودان، فلا تسمح Google باستلام شهاداتهم في البلد. نتيجة لذلك، يضطر الباحثون والطلاب إما إلى العمل بدون شهادة، أو السفر خارج البلاد للحصول على الشهادة.

٣. الاثار المترتبة على الجوانب الخدمية

[1] - Effatan Nkruz 2017, The Impact of US Sanctions on Sudan, Blue Nile, 1st Edition, translated by Othman Sharp, 2018, p. 293.

[2] - Jad Al-Rab Babiker, 2018, previous source, p. 501.

[3] -Effatan Nkruz 2017, previous source, p. 298.

تأثر قطاع الخدمات بشكل كبير جداً نتيجة الحصار كالخدمات الطبية وخدمات النقل والمواصلات كذلك السياحة والفندقة، وادى ذلك الى خسارة اقتصادية وبشرية نتيجة قلة العقاقير الطبية، كان لنقص العلاج واللقاح المطلوب لاسيما تقنية اختبار فيروس نقص المناعة البشرية الحرجة التي تسمح للأطباء بتحديد حالة فيروس نقص المناعة البشرية لدى المولود الجديد، مما يترك العديد من العائلات دون خيار سوى الانتظار حتى يبلغ الطفل ١٨ شهرًا قبل أن يتمكن الأطباء من تحديد حالة فيروس نقص المناعة البشرية[١]. بالإضافة إلى ذلك، يتم تسعير بعض الأدوية الصيدلانية غير المتوفرة في السوق نتيجة للعقوبات بثلاث مرات أعلى من متوسط سعر السوق. فضلاً عن المواد الصحية والإنسانية المستوردة من الولايات المتحدة لا تأتي مع عبء العقوبات، فإن وزارة الخزانة تجعل العملية البيروقراطية للطلبات السودانية لمعدات المستشفيات عملية طويلة دون داع، مما يؤدي إلى وفيات يمكن تجنبها. كذلك اثر الحصار علي قطاع الخدمات فتأثر قطاع الفنادق فأغلقت بعض الفنادق العريقة مثل المريديان والهيلتون ابوابها وانخفضت السياحة الغربية للسودان[٢].

فتوقفت السكك الحديدية بسبب عجز الدولة عن توفير قطع الغيار اللازمة لتشغيل المحركات، الامر الذي ادي الي عجز السكة الحديدية عن القيام بدورها في التنمية الاقتصادية. فقبل العقوبات الأمريكية، كانت شركة جنرال إلكتريك الأمريكية تزود خطوط السكك الحديدية. بعد فرض العقوبات في عام ١٩٩٧، ملأت الصين وجنوب إفريقيا الفراغ الذي تركته جنرال إلكتريك، لكن عروضهما فشلت في تلبية جودة ومعايير منتج GE المتفوق. انخفضت الإنتاجية بشكل ملحوظ: من ٤ ملايين طن في عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠،٠٠٠ في عام ٢٠٠٤، شهد الشحن بالسكك الحديدية انخفاضًا حادًا. ضع في اعتبارك أنه "لا يوجد قطار عامل من الخرطوم إلى ميناء السودان الرئيسي على البحر الأحمر، بورتسودان، والمسارات بها تم قطعها وبيعها مقابل خردة الحديد. في بلد ضخم مثل السودان، حيث الطرق قليلة في أحسن الأحوال، بدون خطوط سكك حديدية واسعة لنقل البضائع والأشخاص، لن يتطور الاقتصاد أبدًا ". وسري التأثير ايضا الي النقل والنهري والجوي والبحري. وانخفضت اعداد السفن من ١٦ سفينه الي سفينه واحده فقط تعمل فعليا[٣]. وتعرض النقل الجوي إلى أزمة حاده فحدثت

---

[1] - Effatan Nkruz 2017, previous source, p. 299.

[٢]- بطرس غالي بطرس، السياسة الدولية، مجلة مؤسسة الاهرام، العدد ١٩٤٠-١٩٤٤، القاهرة، مصر. ٢٠٠٦ م، ص ٦.

[3]- Niblock, T. 2002- . " Pariah States" & Sanctions in the Middle East، Iraq, Libya, Sudan. Lynne Rienner Publishers.

اكثر من عشره حوادث طيران وتأكلت الخطوط الجوية السودانية "سودانير" التي كانت تسيطر علي الاجواء الأفريقية ولم يبق منها الا طائره واحده تعمل واخري متعطلة بسبب المقاطعة[١].

٤. الاثار المترتبة على المؤسسات المالية

تأثرت المؤسسات المالية بالحظر الأمريكي بعد صدور قائمة طبق عليها قانون العقوبات بلغت ٧٠ شركة سودانية منها البنوك الحكومية وفروعها داخل الولايات المتحدة وخارج السودان، ولكن قللت الحكومة السودانية من آثار العقوبات الأمريكية على تزعم أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت أصلا محدودة لا تتعدى ٧٠ مليون دولار تمثل صادرات الصمغ العربي، وهذا الأمر يمكن معالجته عن طريق التصدير بواسطة طرف ثالث إذا رفضت الولايات المتحدة عدم استيراده، وبما أن الكونجرس الأمريكي قد أذعن للاحتجاجات الكثيرة التي قامت بها الشركات الأمريكية واستثنى تجارة الصمغ العربي من فرار فرض العقوبات الاقتصادية التي فرضها الرئيس الأمريكي، تكون العقوبات غير ذات فعالية تذكر في هذا المجال . وتضمن القرار أيضا منع المصارف الأمريكية من تقديم[٢]. القروض والمنح للسودان، واحتجزت الأرصدة السودانية في الولايات المتحدة،فقد تأثر القطاع المصرفي وبدلا من أن يتعامل عبر النظام المالي الدولي اصبح تعامله مع السماسرة الدوليين والسوق الاسود والوسطاء، وزاد ذلك من التكلفة ليس فقط علي الحكومة وانما تأثر كذلك القطاع الخاص ومن ورائه المؤسسات المالية الضعيفة اصلاً، مما يعني أدى إلى افلاس بعضها واغلاق بعضها ودمج بعضها الآخر. وخسرت البنوك جزءاً كبيراً من رأسمالها وارباحها وزبائنها داخل السودان وخارجه، وقدرت خساره النظام المصرفي في السودان من العام ١٩٩٧ الي ٢٠١٧ بحوالي ١١ مليار دولار. وادى ذلك الي انخفاض احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، فحوالي ٨٠% من الاستثمارات الخليجية ومبلغها اكثر من ٢٢ مليار دولار سوف تأثرت بالحصار الجديد ومقاطعه البنوك السعودية مما يصعب تحويل الرساميل والارباح من والي بلدان المنشأ خاصه اذا تبع ذلك بقيه دول الخليج العربية مما اثر على عمليات الاستثمار في السودان [٣].

ونتيجة لسيطرة الولايات المتحدة الامريكية، علي المؤسسات المالية الدولية منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرامج الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمه التجارة العالمية التي قدم السودان طلبه للانضمام اليها منذ العام ١٩٩٤ والي الان لم يقبل. وفي كل مره تظهر متطلبات جديده وراءها اميركا كذلك مجموعه نادي باريس بالإضافة الي المنظمات الإقليمية وذلك من خلال قوتها التصويتية

---

[1]- Trachy, E. 2010- . State & local economic sanctions، the constitutionality of New York's divestment actions and the Sudan Accountability & Divestment Act of 2007. Alb. L. Rev., 74, 1019.

[٢]- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي السوداني. ٢٠٠١م.

[٣]- وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية. مجلة الخرطوم الجديدة ، العدد ٤٥ ـ ٥٥. ٢٠٠٧، ص ١٩٨ .

والسياسية والعسكرية. كل هذا حرم السودان من القروض والمنح والهبات رغم انه استوفي شروط ذلك كما ان السودان استوفي شروط اعفاء الدين الذي بلغ اكثر من ٤٢ مليار دولار[١].

٥. الاثار المترتبة على القطاع الزراعي والصناعي

تأثر ايضا القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه اغلب السودانيين. فقد ارتفعت اسعار مدخلات الانتاج الزراعي وذلك بسبب انخفاض قيمه الجنيه السوداني، من جانب، ومن جانب اخر بسبب شراء المدخلات عبر الوسطاء ومن السوق السوداء وبسبب تخوف البنوك من التعامل مع السودان. مما ادي الي زياده التكلفة وعجز السودان عن سد النقص الناتج عن التكنولوجيا الغربية في مجال الزراعة والري والثروة الحيوانية. كما ان الصادرات الزراعية التي كانت تصدر الي اميركا واوروبا باعلي من اسعارها العالمية انحسرت لحد كبير. ولا تستورد اميركا الا الصمغ العربي الذي تحتاجه. كذلك تأثرت الزراعة بسبب التقاوي والأسمدة. بالإضافة لذلك حرضت اميركا حلفاءها علي عدم استيراد المنتجات الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي من السودان. مما ادي الي انخفاض الصادرات وبالتالي انخفاض عائدات العملات الصعبة[٢]. كما واجه المزارعون أيضًا تحديات ناجمة عن العقوبات. فإنهم يفتقرون إلى الوصول إلى سوق التصدير الأمريكي والتكنولوجيا الأمريكية الأساسية وأفضل ممارسات الإدارة البيئية لتعزيز غلة المحاصيل. لذلك، فإن "العقوبات الأمريكية ... تضيق الهروب من الفقر لما يقرب من نصف سكان السودان العاملين".

و تأثرت الصناعة سلبا خاصه الصناعة ذات المنشورات الامريكي او الاوروبي. وتوقفت بعض المصانع نهائيا عن الانتاج بسبب عجزها عن استيراد قطع الغيار من الخارج، كما توقفت مصانع بسبب البرمجيات الغربية. وتأخر افتتاح اخري بسبب ذلك. وتأثر اكثر من الف مصنع بصوره مباشره او غير مباشره، مما ادي الي انخفاض الانتاج وتسريح الكثير من العاملين وفقدهم وظائفهم فتدهورت صناعه النسيج ورحلت شركتا شيفرون وتلسمان من قطاع البترول وتوقف انتقال التكنولوجيا الغربية الي السودان وتوقفت ايضا الحربية[٣]. ووصلت نسبه الفقر الي ٤٦,٥٪. كل ذلك ادي الي تبني الحكومة لسياسات تقشفيه، فرفعت الدعم عن بعض السلع مما يجعل أدي الي ارتفاع سعر المحروقات والخبز والمواصلات وغيرها بصوره كبيرة، واندلعت التظاهرات والاحتجاجات احتجاجا علي هذه السياسات التي وقعت اثرها علي المواطن، في حين لم تتأثر بها الحكومة كثيراً.

٦. التأثير على قطاع النفط والطاقة

---

[١]- بطرس غالي، بطرس، الدولة الدولية. مجلة مؤسسة الاهرام العدد، ١٤١-١٤٢. ٢٠٠٠، ص١٤١.

[٢]- بطرس غالي بطرس. السياسة الدولية. مجلة مؤسسة الاهرام، العدد ١٤٩-١٥٠، القاهرة، مصر. ٢٠٠٢م،ص ٢٩٢.

٣- هلال ادريس مجيد، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة. ط١، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر. ٢٠١٨م،ص٣٣ .

فقد تأخر استغلال البترول السوداني لا يزيد عن ١٥ عاما مما يجعل افقد البلاد مائه مليار دولار وتوج الحصار الاقتصادي بانفصال جنوب السودان في تموز ٢٠١١ الذي انفصلت معه عائدات نفط الجنوب التي تبلغ أكثر من سبعه مليارات دولار سنويا. وكان من المتوقع أن ترفع الولايات المتحدة الأمريكية الحصار لكنها بدأت في تأجيج الصراع في جنوب كردفان والنيل الازرق بالإضافة الي دارفور المشتعلة أصلاً[١]. فيما تقدم أعضاء الكونجرس الأمريكي بمشروع قانون يمنع جميع الشركات الأمريكية من القيام بأي استثمار أو نشاط اقتصادي في السودان بعد أن تبين وجود بعض الثغرات في قانون مكافحة الإرهاب، تمكنت من خلالها شركة "كننتال" الأمريكية من حصول على استثناء يسمح لها بالدخول في المنافسة في مشروع البترول السوداني، مما أحدث ضجة إعلامية في الأوساط الأمريكية، واضطرت حيالها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت الإصدار بيان صحفي نفت فيه منح أي استثناء لهذه الشركة[٢].

كما اكدت على "إن الهدف من العقوبات هو منع الحكومة السودانية من الحصول على أية فوائد مالية من التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة بما في ذلك الاستثمار في قطاع النفط والطاقة"[٣]. وحتى الشركات الأجنبية الأخرى (خاصة الشركات الكندية) التي تستثمر في قطاع البترول أبدت مخاوفها من الآثار السلبية للمخاطر الاقتصادية على السودان، لأن هذه الشركات تستورد التكنولوجية وقطع الغيار لمعدتها بالدولار من الولايات المتحدة.[٤]

المحور الثاني

الابعاد الجيو سياسية المترتبة على الحكومة السودانية

بالنظر إلى حالة الاضطراب الاقتصادي في البلاد، لم ينتفض المواطنون ضد الحكومة. يمكن القول إن تصرفات السودان هي التي تتناقض مع فكرة وجود مجتمع عالمي منسجم وتعاوني، هي التي فرضت يد الولايات المتحدة. في حين لم تكن هناك احتجاجات واسعة النطاق موجهة بشكل خاص إلى السياسات التي أدت إلى العقوبات الأمريكية، فقد كانت هناك مظاهرات رداً على الوضع الاقتصادي

[١]- السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، المجلد، ١٥٥-١٥٦، القاهرة، مصر. ٢٠٠٤م، ص ١٨٤.

[٢]- عبد الله الأشعل. السودان والمحكمة الجنائية الدولية، دراسة في الآليات. القانونية لتمزيق السودان. ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ٤٨.

[٣]- فتح الرحمن عبد الله شيخ، مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي. ط١، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، السودان. ١٩٩٨، ص٦٥.

[4] - Effatan Nkruz 2017, previous source, p. 280.

العام في البلاد، والذي هو في حد ذاته نتيجة العقوبات الأمريكية وفقد السودان ثلاثة أرباع إنتاجه النفطي بعد ٢٠١١ انشق عن جنوب السودان. اندلعت الاحتجاجات في الخرطوم بعد فترة وجيزة من تطبيق الحكومة إجراءات التقشف في ايلول ٢٠١٣، مما أدى إلى زيادة حادة في أسعار الغذاء والوقود.

مما دعا الى نزول الاف السودانيين إلى الشوارع مطالبين بأستقالة عمر البشير. فيما استخدم ضباط الشرطة العنف والقوة ضد المحتجين، و أدى إلى مقتل عشرات المتظاهرين. في حين أن هذه الاحتجاجات فقدت الزخم في نهاية المطاف، بينما تحمل الشعب السوداني عبئًا اقتصاديًا وشخصيًا ثقيلًا كنتيجة مباشرة للعقوبات الأمريكية، اما تأثيرها على أعلى مستويات الحكومة أقل وضوحًا. و يبدو أن الحكومة ومسؤوليها قد وجدوا طرقًا للالتفاف حول العواقب المقصودة للعقوبات والاستمرار في الازدهار. [١].

كما أن قرار العقوبات الأمريكية له آثار معنوية تتمثل في اتخاذ مواقف سلبية من الدول الحليفة للولايات المتحدة تجاه نظام الإنقاذ، وخاصة أن وزيرة الخارجية الأمريكية قد أعلنت أكثر من مرة بأنها تسعى لإقناع حلفاء الولايات المتحدة باتخاذ مواقف مماثلة تجاه هذا النظام"[٢]. وكان رد فعل الحكومة السودانية عنيفة كالعادة في البداية ضد العقوبات الأمريكية. فأتخذ المجلس الوطني (البرلمان إجراءات مشددة في مواجهة المصالح الأمريكية، ونادي باتخاذ إجراءات انتقامية ضد الولايات المتحدة متمثلة في تقييد حركة الأمريكيين في السودان ومنع تحليق الطائرات الأمريكية عبر الأجواء السودانية، وحظر التعامل بالدولار، وحظر الهجرة إلى الولايات المتحدة.... الخ. وفيما يتعلق بحظر التعامل بالدولار لقد أصدر البنك المركزي توجيهات للبنوك العاملة في السودان للتعامل بالعملات الأخرى كالفرنك الفرنسي والسويسري والمارك الألماني، كما طالبها بإخطار مراسليها بتحويل كل الأرصدة الدولارية لديها إلى عملات أخرى قابلة للتداول، مما لاشك فيه أن حظر التعامل بالدولار عديم الأثر بالنسبة للولايات المتحدة فالدولار عملة عالمية لا يمكن حظر تعاملها فالحكومة السودانية بحظرها التعامل بالدولار قد نفذت العقوبات في حقها وحق مواطنيها، لان ذلك يعقد العمليات الحسابية لأسعار السلع المستوردة إلى السودان أو المصدرة منة، ويستخدم الدولار عادة كعملية حسابية في عمليات التجارة الدولية وتفتح به معظم حسابات الاعتماد، هذا إضافة إلى التعقيدات التي سوف يواجهها السودانيون العاملون بالخارج عند تحويل مدخراتهم للسودان، وإزاء هذه التعقيدات فقد اضطرت الحكومة السودانية أن تسمح باستثناءات كثيرة لقرارها العفوي بحظر التعامل بالدولار". كما قررت الحكومة نتيجة تعرض السوق

[١]- علي حارن، قلب الطوفان اطلالة على شرفة الحياة، ط٤، دار الجزيرة، الخرطوم، السودان. ٢٠١٩، ص٥٢.
[٢]- نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية. ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. ٢٠١٦م،ص ١٩٩.

الحالة من الفوضى النقدية حظر نشاط مكاتب الصرافة في السودان ووقف تحويلات العملة في السوق السوداء[١].

١. أثر العقوبات على شخص الرئيس عمر البشير وعلى شرعيته في السلطة:

في ١٤ يوليو ٢٠٠٨ أصدر المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو مذكرة توقي الرئيس عمر البشير وذلك للاتهامات بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور، وكذلك ارتكاب جرائم ضد الانسانية، وجرائم إبادة جماعية، وقد جدد "أوكامبو" * طلبه في نهاية شهر ايلول ٢٠٠٨،وطلب من قضاة وقد أدى ذلك القرار إلى المحكمة إصدار مذكرة باعتقاله، وهو ما حدث في الرابع من اذار ٢٠٠٩. [٢] مجموعة من التداعيات والاثار السياسية من أهمها إثارة أزمة شرعية كبيرة للنظام السوداني ككل، حيث أصبح رأس النظام الرئيس عمر البشير مطلوبا للعدالة الدولية بتهم ارتكاب إبادة جماعية، ورغم أن السودان ليس عضوا في المحكمة الجنائية الدولية الا أنه أصبح ملاحقا من قبلها في حالة تواجده على أي أراضي أي دولة موقعة على ميثاق المحكمة، وهو ما أدى إلى عدم استطاعة الرئيس البشير في المشاركة في الكثير من الاجتماعات الدولية خوفا من الملاحقة، وكذلك أدت تلك الاتهامات إلى حدوث حالة من غياب الشرعية السياسية الازمة لاستمرار نظام الانقاذ في الحكم، كذلك أدت تلك الاتهامات إلى تراجع شعبية نظام الرئيس البشير بصورة كبيرة خاصة مع تراجع الاوضاع الاقتصادية في البالد وارتفاع معدلات التضخم، وكذلك أدت إلى تراجع التحالفات السياسية مع نظام البشير خوفا من أن تدرج معه على قوائم العقوبات وبالتالي تخسر رصيدها لدى الشارع السوداني[٣].

٢. أثر العقوبات على تداول السلطة والانتخابات الرئاسية في السودان:

منذ صعود نظام الانقاذ بقيادة البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩،وهو يحرص على تكريس السلطة في يده، وقد تزايد حرصه على ذلك الامر بعد توالي العقوبات الدولية على رأس النظام بقيادة البشير كما رأينا سابقا، أو على باقي قيادات النظام والذين يخضعون لسلسلة من العقوبات الدولية، ولذلك مجرد خروجهم من النظام سيتم مالاحقتهم دوليا والتضييق [٤]عليهم بل وربما خضوعهم للعقاب بالفعل، ولذلك حرص النظام على بقاءه في السلطة منذ ١٩٨٩ حتى الان رغم محاولات المعارضة المستمرة في تغيير ذلك النظام دون نجاحها في تحقيق ذلك الهدف، ورغم تنافس مجموعة من المرشحين المدعومين

---

[١] - فتحي ذياب، قضايا عالمية معاصرة. ط١، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن. ٢٠١٢م،ص ١٩٦.

*** - ويس مورينو أوكامبو هو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الحالي، وهو مسؤول عن التحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. أرجنتيني الجنسية، حصل على سمعة حسنة خلال ملاحقته كبار المسؤولين العسكريين وعلى جهوده في مكافحة الفساد في بلاده.**

[٢] - ابراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الافريقية، مصر ، دار اكتشاف للنشر والتوزيع ، الجيزة، الطبعة الثانية، ٢٠١٨، ص ١١٨.

[٣] - ابراهيم نصر الدين، مصدر سابق، ص ١٢١.

[٤] - تيم تبلوك، العقوبات والمنبوذين في الشرق الاوسط العراق – ليبيا – السودان، مركز دراسات الوحدة ، كتاب منشور، بيروت، لبنان ، الطبعة االثانية، ٢٠١٦، ص ٢٦١.

من الاحزاب السياسية في انتخابات الرئاسة ٢٠١٠ استطاع البشير أن يفوز في تلك الانتخابات، وكذلك استطاع الفوز في انتخابات الرئاسة ٢٠١٥ والذي فاز فيها بنسبة ٩٥%، من الاصوات، وقد نافس البشير فيها خمسة عشر مرشحا، أغلبهم غير معروف للشارع السوداني، وليس لديهم أي إسهام في الحياة السياسية في السودان، ولم يكن معروف منهم الا مرشحة واحدة وهي فاطمة عبد المحمود و التي كانت وزيرة في فترة الرئيس الاسبق جعفر نميري، وهو ما جعل قوي المعارضة تصرح بأن تلك الانتخابات هزلية وتفتقر إلى المنافسة، حيث حصل المرشحون الخمسة عشر، مجتمعين على ٥ % من إجمالي الاصوات[١]

٣. أثر العقوبات على الاحزاب السياسية ونسبة تمثيلها في البرلمان:

بسبب ما نتج عن العقوبات الدولية من تدهور للحالة الاقتصادية في البالد فقد أدى ذلك إلى ضعف الاحزاب السياسية وعدم قدرتها على الحصول على التمويل الازم لممارسة العمل السياسي بصورة قوية، وكذلك بسبب الملاحقات الدولية لنظام البشور ونظامه فقد حرص هذا النظام على الاحتفاظ بكافة السلطات في الدولة وخاصة السلطة التشريعية، فلو نظرنا إلى الانتخابات البرلمانية والتي جرت في عام ٢٠١٥ في السودان، نجد أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في البلاد قد فاز بأغلبية مقاعد البرلمان والبالغ عددها ٤٢٦ مقعد، حيث حصل على ما مجموعه ٣٢٣ مقعد، بينما حصل الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يقوده محمد عثمان الميرغني على ٢٥ مقعد فقط، وهو الحزب التقليدي الوحيد الذي لم يقاطع الانتخابات، بينما جاء المستقلون في المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد إذ حصلوا على ١٩ مقعد. بينما نجد أن حزب الامة المعار ض بقيادة السيد الصادق المهدي قد قاطع هذه الانتخابات، وكذلك قاطعها أيضا، حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الشيخ حسن الترابي، والحزب الشيوعي السوداني، والحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال. ويتضح من ذلك مدى حرص النظام الحاكم في السودان على بقاؤه في السلطة خشية من تعرضه للعقوبات الدولية من قبل الخارج، أو محاكمته داخليا بسبب ما ارتكبه من جرائم في حالة سقوطه أو استحواذ قوي المعارضة الداخلية على السلطة وبالتالي يخضع للعقوبات.[٢]

٤. أثر العقوبات على الدستور ومحاولة تعديله لصالح البشير :

نص دستور السودان الذي وضع في عام ٢٠٠٥ تنفيذا لاتفاقية السلام الشامل في الباب الثالث منه في المادة ٥٧ على أن " يكون أجل ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات تبدأ من يوم توليه لمنصبه ويجو، إعادة انتخابه لولاية ثانية فحسب ." ومن خلال ذلك النص أصبح على الرئيس البشير مغادرة السلطة في نهاية فترته الثانية والتي تنتهي في ٢٠٢٠،وهو ما جعله يحاول تعديل الدستور ليسمح له

[١] - تيم تبلوك، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
[٢] - تيم تبلوك، المصدر السابق، ص ٢١٨.

بالترشح لمدد رئاسية جديدة، حيث قام حزب المؤتمر الوطني في ديسمبر عام ٢٠١٨ بتقديم مقترح لتعديل المادة ٥٧ من الدستور للسماح للرئيس البشير بالترشح في انتخابات ٢٠٢٠، [١]وكان قد تقدم بذلك المقترح غالبية برلمانية يبلغ عددهم ٤٨٠ عضو، ولكن بسبب حالة الاحتجاجات التي شهدها السودان فقد أعلن الرئيس عمر البشير في خطاب له يوم ٢٢ شباط ٢٠١٩ عن تأجيل النظر في التعديلات الدستورية التي يناقشها البرلمان، وهو ما أدى إلى قيام البرلمان بوقف الدعوة إلى تلك التعديلات والرجوع عن مناقشتها . ويعد الدافع الاول لمحاولة البشير تعديل الدستور هو بقاؤه في السلطة حتى الموت، وذلك لعلمه أنه بمجرد خروجه من قصر الرئاسة وترك الحكم ستطالب المحكمة الجنائية الدولية بتسليمه للخضوع للمحاكمة، وكذلك قد يخضع لمحاكمة في الداخل السوداني، بل عملت مؤسسات النظام على تمرير ذلك التعديل، ولكن الاحتجاجات الشعبية لم تسمح لهم بإتمام محاولة تعديل الدستور.[٢]

٥. أثر العقوبات في تحريك الشعب السوداني ومطالبته بإسقاط نظام البشير :

من أهم الاثار التي قامت بها العقوبات الدولية هو تحريك الشعب السوداني ومطالبته بإسقاط البشير ونظامه، وذلك بعدما أدت العقوبات الاقتصادية إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية في البالد، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، واستمرار النظام في الدخول في صراعات متعددة ال تكاد تنتهي وهو ما أدى إلى يأس الشارع السوداني من قيام نظام البشير بإحداث إصلاح حقيقي أو تنمية لصالح الشعب، فضال عن استحواذه على كافة مؤسسات الدولة وقمع المعارضة وتهميشها، وكذلك ساهم رفع العقوبات الجزئي على السودان في عام 2017والذي قضى بالسماح بتصدير أجهزة اتصالات شخصية وبرمجيات تتيح للسودانيين الاتصال[٣]، بالانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي .في استخدام شبكات التواصل في الدعوة لاسقاط نظام البشير، وتجميع حركات التغيير والشباب، فيما يعرف بثورات الشبكات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى انتقال تلك الدعوات إلى الشارع منذ منتصف ديسمبر ٢٠١٨،حتى النجاح في إسقاط نظام البشير في يوم الخميس 11نيسان ٢٠١٩ .حيث نجد أن رفع العقوبات الجزئي وإدخال أجهزة اتصالات كان عقوبة في حد ذاته، ألنه ساهم في ارتفاع حدة السخط تجاه النظام .المطلب الثاني: الاثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوي الاقليمي لقد أدت العقوبات الدولية المفروضة على السودان إلى مجموعة من الآثار على المستوي الاقليمي للسودان،

---

[١] ـ قرير مجلس حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ـ الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دورة ٣٣ ،لعام ٢٠١٦.

[٢] ـ دستور دولة السودان الصادر عام ٢٠٠٥ ،مشروع مستودع الدساتير المقارنة، مجلة جامعة افريقيا ، ٢٠١٧، ص١٠.

[٣] ـ عبد الناصر علي الفكي، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثاني ـ السودان، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٢٠، ص٢٩.

وخاصة مع دول الجوار، حيث قامت الولايات المتحدة من خلال نفوذها في المنطقة من صنع عالقات عداء بين نظام البشير ودول الجوار الاقليمي للسودان، وكذلك أدت تلك العقوبات إلى تزايد معدلات الاجئين والهجرة إلى دول الجوار الاقليمي للسودان .

المحور الثالث

تجديد وتخفيف العقوبات

في تشرين الثاني من عام ٢٠١٢: قام الرئيس باراك أوباما بتجديد العقوبات الأميركية المفروضة على السودان رغم إقراره بأن النظام السوداني حل خلافاته مع جنوب السودان، وحذر من أن الصراعات في إقليم دارفور وغيره ما زالت تمثل عقبات خطيرة على طريق تطبيع العلاقات بين واشنطن والخرطوم[١]. وبعد مرور ثلاث سنوات قامت ادارته بتخفيف العقوبات والسماح للشركات الأميركية بتصدير أجهزة اتصالات شخصية، وبرمجيات تتيح للسودانيين الاتصال بالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي[٢]. واكدت على إمكان رفعها تلك العقوبات في حال حقق هذا البلد الأفريقي تقدماً[٣].

١. رفع العقوبات الامريكية

في ١٣ كانون الثاني من عام ٢٠١٧، اعلن البيت الابيض عن رفع العقوبات الاقتصادية على السودان رفعا جزئيا لبعض العقوبات المفروضة على الخرطوم، نتيجة للتقدم الذي أحرزه السودان، الا ان الإدارة الأميركية أبقت السودان على لائحة الدول الداعمة للإرهاب[٤]. حتى عام ٢٠١٩، سحبت الولايات المتحدة، السودان من لائحتها السوداء للدول التي "تثير قلقاً خاصاً" على صعيد حرية المعتقد، وذلك بفضل التقدم المحرز منذ سقوط الرئيس عمر البشير، وهذه اللائحة المختلفة عن لائحة الدول الراعية للإرهاب التي ترغب الحكومة السودانية الحالية في أن يتم سحب السودان منها لإحياء استثمارات والاقتصاد. وذكر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في ذلك الوقت، " لقد تم سحب

---

[١]- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. وحدة المجلات. شؤون عربية، المجلد ١٦٠ ١٥٩. ٢٠١٤م،ص ١٩٧.

[2]- Mowjee, T. 2006- . Humanitarian Agenda 2015 Sudan Country Study. Briefing Paper.

[٣]- محمد عبد الكريم أحمد، بوكو حرام، من الجماعة إلى الولاية ، أزمة التطرف والفساد في إفريقيا. ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. ٢٠١٧م،ص ١٠٧.

[4]- Capital, Exotix. "Sudan." Exotix Developing Markets Guide. Palgrave Macmillan, Cham, 2019. 645-661.

السودان من اللائحة فرانس برس ". وفي ديسمبر من العام ذاته أعلن أن الولايات المتحدة والسودان، قررا بدء عملية تبادل السفراء، بعد فجوة المنتجة ٢٣ عاماً وبهذا الإعلان، انتقلت الخرطوم إلى لائحة وسطى خاصة بالدول الموضوعة "قيد المتابعة" على هذا الصعيد، بانتظار معرفة مصير التقدم المسجل[١]..

٢. الدور الجيو استراتيجي للصين ومساندته للسودان

لعبت الصين دوراً جيو سياسياً للتعاون الدولي بينها وبين السودان لاسيما بعد عام ١٩٨٩، بالوقت الذي عانى فالسودان من حصار الدول الغربية المفروض عليه وعلى رأسها الولايات المتحدة بينما الصين تسعي لبلوغ أهدافها الاستراتيجية. وكان اللقاء على مائدة النفط السوداني حيث شاركت الصين بفاعلية في استخراجه وتطويره في وقت كان السودان يقع تحت طائلة الحظر الاقتصادي الدولي والأمريكي بصفة خاصة، ولذلك فقد مثل قدوم الصين تحديا للسياسة الأمريكية وانفتحت آفاق التعاون على المصالح المشتركة بين البلدين وقد تم التوقيع على اتفاقيات في مرافق مختلفة (مع وزارة الصحة عام ١٩٩٤ ومع وزارة الكهرباء ١٩٩٥ ومع وزارة المالية للعمل في البترول والتنقيب عن الذهب ومع وزارة الطاقة ومع بنك السودان ومع الجامعات السودانية، وفي عام ١٩٩٦ تم الاتفاق على تشييد كبري النيل الأبيض[٢] وفي عام ١٩٩٧ اتفقت الصين مع وزارة الري على توريد معدات ري من خلال قرض تجاري) حتى أصبح السودان عام ٢٠٠٤ أكبر شريك للصين في إفريقيا إذ بلغت جملة الصادرات السودانية للصين حوالي ٩٦,٦ من جملة الصادرات السودانية، وقد شهدت العلاقات السودانية الصينية تطورا كبيرا منذ منتصف تسعينات القرن العشرين عندما تحولت الصين من أكبر مصدر للنفط إلى أكبر مستورد له[٣] كما ذكرنا. وقد تعززت العلاقات الصينية السودانية بعد العام ١٩٩٩ عندما بدأ السودان يصدر النفط في ظل قطيعة مع الغرب في الوقت الذي تحولت فيه الصين إلى ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وأصبحت تحصل على (١٥%) من نفطها من السودان. تعد السودان دولة نفطية واعدة إذ يبلغ احتياطيها النفطي حوالي خمس مليارات برميل، وتنتج مليون برميل يوميا قبل انفصال الجنوب. وطبقا لتقديرات منظمة التجارة العالمية فإن صادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو(٦٤%) من إجمالي صادراتها النفطية عام ٢٠٠٤م[٤]. وقد بدأت الصين وارداتها

---

[1]- Price, S. 2019- . Sudanese relieved but wary of new transitional government. Green Left Weekly, 1235- , 16.

[٢] - نجلاء محمد مرعي يونس، السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة ١٩٨٩- ٢٠٠٢ جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦، ص١١٢.

[٣]- رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية السودانية نموذجا ٢٠٠٠-٢٠١٠. ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن. ٢٠١٦م،ص ١٦٧.

[٤]- موسى، عبده مختار. دارفور، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الخرطوم، السودان. ٢٠٠٩م،ص ٢٥١.

النفطية من السودان عام ١٩٩٩، ومنذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) اكتشاف النفط في السودان ونشاطها يزداد اتساعه بدرجة كبيرة. وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان تحركت الصين لسد الفراغ الذي تركته الشركات الغربية، حيث تمتلك نحو(٤٠ %) من شركة بترول التبل الأعظم السودانية، ويغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان[١]. ومن المتوقع أن يصل انتاجه السنوي إلى حوالي ١٥ مليون طن من النفط الخام.

كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو (٢٢٠) مليون طن قبل الانفصال وهو ما يجعله أكبر المشاريع النفطية في الخارج[٢]. في عام ٢٠٠٠ حددت بكين السودان على أنها نقطة الانطلاق لحملتها لزيادة إنتاجها النفطي الخارجي إلى ثلاثة أضعاف في غضون أربع سنوات، رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوداني. وهيمنت الشركة الوطنية الصينية للنفط على مجموعة من الشركات الآسيوية التي تنقب عن النفط في حقول السودان بترخيص من الخرطوم واستفاد من تجربة الصين في مجال الإصلاح الاقتصادي، كما كانت الصين سندا للسودان في المحافل الدولية وفي مقاومة العقوبات، كما وجدت الصين أن في السودان تمتلك خزين نفطي لابأس به، وترية خصبة لاستثمار فوائض أموالها الناتجة من نموها المضطرد.

وشعورها بأمتلاك السودان قراره في المتمرد على الهيمنة الأمريكية، وهو ما تريده الصين لبلوغ هدفها الاستراتيجي بان تكون أحد أقطاب العالم.

الاستنتاجات

١. خلقت العقوبات الامريكية مؤثرات جيو سياسية على الواقع السياسي للسودان

[١]- **حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية ـ الأفريقية، شراكة أم هيمنة. كراسات استراتيجية، المجلد ١٧، العدد ١٧٢. ٢٠٠٧م،ص ١٢.**

[٢]- **عبده مختار موسى، دارفور، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الخرطوم، السودان. ٢٠٠٩م، ص٢٥١.**

٢. تأثرت مفاصل الحياة وحدث تراجع كبير في معيشة السكان في السودان ودعا الى خروجهم الى المطالبة بحقوقهم المغتصبة.
٣. تدهور البنى التحتية وشل مفاصل الحياة كالتعليم والصحة والطرق والجسور وعدم الحاق بركب التكنلوجيا حالها حال الدول الاخرى.
٤. العزلة السياسية للسودان وبعدها عن المحيط الاقليمي والعالمي.

المقترحات

١. ان تتخلى السودان عن اهدافها في تبني مشرع مساعدة الجماعات المتطرفة مهما كانت افكارها الايدولوجية.
٢. ان تعتمد على تنشيط اقتصادها وعدم الاعتماد على تصدير النفط الخام فقط وان تبني الصين مشاريع استثمارية تساهم في رفد قطاعاتها الاقتصادية
٣. تطوير مجال الصناعة اعتماداً على توسيع المساحات واستصلاح الاراضي الزراعية وعدم تخلي السكان عن حرفة الزراعة .
٤. بناء علاقات دبلوماسية مع الدول القريبة في محيطها الاقليمي والمحيط الخارجي والوقوف معها في الازمات كما وقفت الصين مع السودان كحليف استراتيجي.

المصادر

١, ابراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الافريقية، مصر ، دار اكتشاف للنشر والتوزيع ، الجيزة، الطبعة الثانية، ,٢٠١٨

٢. بطرس غالي بطرس. السياسة الدولية. مجلة مؤسسة الاهرام، العدد ١٤٩-١٥٠، القاهرة، مصر. ٢٠٠٢م

٣, بطرس غالي بطرس، السياسة الدولية، مجلة مؤسسة الاهرام، العدد ١٩٤٠-١٩٤٤، القاهرة، مصر. ٢٠٠٦ م.

٤, بطرس غالي، بطرس، الدولة الدولية. مجلة مؤسسة الاهرام العدد، ١٤١-١٤٢. ٢٠٠٠،

٥. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، التعددية وتسوية النزاعات في السودان، نيفاشا نموذجاً. ط١، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، السودان. ,٢٠٠٦

٦. تقرير مجلس حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، – الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دورة ٣٣ ،لعام ,٢٠١٦

٧, تيم تبلوك، العقوبات والمنبوذين في الشرق الاوسط العراق – ليبيا – السودان، مركز دراسات الوحدة ، كتاب منشور، بيروت، لبنان ، الطبعة االثانية، ,٢٠١٦

٨, جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. وحدة المجلات. شؤون عربية، المجلد ١٦٠ ١٥٩. ٢٠١٤م،.

٩, حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية – الأفريقية، شراكة أم هيمنة. كراسات استراتيجية، المجلد ١٧، العدد ١٧٢. ٢٠٠٧م،.

١٠, دستور دولة السودان الصادر عام ٢٠٠٥ ،مشروع مستودع الدساتير المقارنة، مجلة جامعة افريقيا ، ٢٠١٧،

١١. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية السودانية نموذجا ٢٠٠٠-٢٠١٠. ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن. ٢٠١٦م،.

١٢. رحاب عبد الرحمن، اثر سياسات الولايات المتحدة الامريكية الخارجية على مستقبل ووحدة السودان، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان ، العدد ١٣، لسنة ٢٠١٢، ص ,٧٢

١٣, رضوى عمار، الديمقراطيون والسياسة الخارجية الامريكية، نموذج السودان، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، عدد ٤٠، عام ٢٠١٦،.

١٤. السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، المجلد، ١٥٥-١٥٦، القاهرة، مصر. ٢٠٠٤م

١٥, عبد الله الأشعل. السودان والمحكمة الجنائية الدولية، دراسة في الآليات. القانونية لتمزيق السودان. ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، ٢٠١٦

١٦. عبد الناصر علي الفكي، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثاني – السودان، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ,٢٠٢٠

١٧, عبده مختار موسى، دارفور، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الخرطوم، السودان. ٢٠٠٩م.

١٨. علي حارن، قلب الطوفان اطلالة على شرفة الحياة، ط٤، دار الجزيرة، الخرطوم، السودان. ٢٠١٩.

١٩. فتح الرحمن عبد الله شيخ، مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي. ط١، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، السودان. ١٩٩٨،

٢٠. فتحي ذياب، قضايا عالمية معاصرة. ط١، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن. ٢٠١٢م.

٢١. مجموعة مؤلفين، العرب والولايات المتحدة الأميركية، المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠١٧م.

٢٢, محمد عبد الكريم أحمد، بوكو حرام، من الجماعة إلى الولاية ، أزمة التطرف والفساد في إفريقيا. ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. ٢٠١٧م.

٢٣. محمد مجاهد، "كيف تسبب العقوبات الاقتصادية آثارًا مدمرة على التوظيف والصحة والتعليم"، الخرطوم، ٢٠١٤،

٢٤, مسعود المهدي، الصراع بين القوى الكبرى على النفط الافريقي وانعكاسه على واقع ومستقبل القارة تونس، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة الزيتونة، عدد ١٣، سنة ٢٠١٥,

٢٥. معهد البحوث والدراسات العربية، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، المجلد ٤٧. ٢٠٠٧م.

٢٦. موسى، عبده مختار، دارفور، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الخرطوم، السودان. ٢٠٠٩م.

٢٧. نجلاء محمد مرعي يونس، السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة ١٩٨٩- ٢٠٠٢ جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦,

٢٨. نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية. ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. ٢٠١٦م.

٢٩. هلال ادريس مجيد، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة. ط١، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر. ٢٠١٨م.

٣٠, وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية. مجلة الخرطوم الجديدة ، العدد ٤٥ – ٥٥. ٢٠٠٧

٣١. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي السوداني. ٢٠٠١م.

المصادر الاجنبية

1. Capital, Exotix. "Sudan." Exotix Developing Markets Guide. Palgrave Macmillan, Cham, 2019.

2. Effatan Nkruz 2017, The Impact of US Sanctions on Sudan, Blue Nile, 1st Edition, translated by Othman Sharp, 2018

3. http،//www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Documents/sudan_report_030509.pdf.

4. Jad Al-Rab Babiker, 2018, Eating Economics, The African University, Khartoum،

5. Mowjee, T. 2006- . Humanitarian Agenda 2015 Sudan Country Study. Briefing.

6. Nebblock, Team, 2019, Countries and Sanctions of Iraq, Libya, and Sudan. Boulder, Lynn Rayner Printing and Publishing

7. Niblock, T. 2002- . " Pariah States" & Sanctions in the Middle East،Iraq, Libya, Sudan. Lynne Rienner Publishers.

8. Price, S. 2019- . Sudanese relieved but wary of new transitional government. Green Left Weekly, 1235

9. Trachy, E. 2010- . State & local economic sanctions ،the constitutionality of New York's divestment actions and the Sudan Accountability & Divestment Act of 2007. Alb. L. Rev., , 1019.

10. United Nations Security Council SC- . "Resolution 1054." April 26, 1996. http،//www.un.org/documents/sc/res/1946/ scres46.htm